التّأثير والتّأثر بين النحاة والفقهاء في التأصيل والتنظير

أ.عبدالرحمان بلحنيش
جامعة ابن خلدون تيارت–الجزائر

ملخص:

إن التّأثر والتّأثير بين علماء المسلمين مسألة أسالت الحبر الكثير، ولا يمكن الجزم بأنّ النّحاة تأثروا بغيرهم ولم يؤثروا هم في غيرهم؛ بل تعايشهم في بيئة واحدة، واستعمالهم لنفس الأصول وحّد مناهجهم وجعل نفس المصطلحات تدور بينهم، كمصطلحات الأصل والفرع والإلغاء والتّعليق والنّسخ والاستحسان والاستصحاب وغيرها، كما أنّ موسوعية هؤلاء العلماء في الجمع بين علوم اللّغة وعلوم الشّريعة أسفر عن تفكير موّحد؛ لكن جاء على الأمّة أزمان تأثر فيها العلماء ببعضهم خاصّة زمن التّأليف.

ABSTRACT:

Influencing and being influenced among Muslim scholars is an issue that draw the attention of many writers and therefore it can not be said for sure that grammarians have just been influenced and did not influence the others ; but their coexistence and harmony in one environment and their use of the same asset unified their methods terminologies such as branch and revocation; suspension and copies; approbation and accompanying ect. Also; being encyclopedic scientists to combine between language sciences and Islamic science resulted in a unique and unified thinking ; yet the nation has passed through different eras in which scientists got affected by each other especially the time of authoring.

توطئة:

تتوارد علينا كثير من الآراء تفيد بتأثر النّحاة بالفقهاء وبأهل الحديث وبعلماء الكلام، وأخرى تفيد بتأثر النّحو بالمنطق اليوناني حتى يبدو علم النّحو وكأنه هجين بل وليس عربيّا صرفا؛ هذا وقد انبرى جمّ من النّحاة والباحثين يردُّ مدافعا بأنّ هذا العلم عربيّ إسلاميّ خالص وإن كان قد تأثر بالمنطق وبالعلوم الأخرى ففي مرحلة متأخرة، أي مع بداية القرن الرابع، كانت فيه النّظرية النّحوية قد نضجت واكتملت عناصرها وشيّدت أركانها من قياس وعلّة وتعليل، بل إنّ عمود النّحو القياس–حسب بعض الباحثين– قد عرفه النّحاة وطرقوه أولاً قبل الفقهاء. وبين هذا وذاك وجدنا من اعتدل في طرحه وقال بالتّأثر والتأثير بين كلِّ العلومّ، وأنّ العلوم الإسلامية كلّها نشأت في رحاب الكتاب العزيز منه وإليه لفهمه ودراسته وأنّ هذه العلوم من فقه وعقيدة وقراءات ونحو وبلاغة تؤخذ كلّها كوحدة تتفاعل أجزاؤها ولا يمكن فصل علم عن غيره، ثم يقال هذا أثّر في ذاك دون تفصيل.

موسوعية علماء المسلمين:

والحقيقة التي يغفل عنها كثير من النّاس هي أنّ علماءنا الأوائل كانوا موسوعيين، درسوا ودرّسوا كل العلوم وأخذوا منها بحظ وافر، فأنت تجد الرّجل قارئا ونحويا، قارئا وفقيها، متكلما ونحويا وفقيها، جمعتهم حلقات الدّرس في المسجد الجامع الواحد، والشّيخ المعلّم الواحد. تذكر الرّوايات أنّ الشّافعي كان يدرّس لأهل الفقه ولأهل الحديث ولأهل العربيّة من بعد الفجر إلى قرب الظّهر، وقد ذكر **ابن السّلام الجمحي**:" أنّ **ابن أبي إسحاق الحضرمي** أوّل من بعج

النّحو ومدّ القياس وشرح العلل، وكان عبد الله قارئا"[1] فإذا قلنا قارئا فقل إنهّ فقيه ومحدّث وقد يبرز في علم دون علم آخر، كما ذكروا أنّ **سيبويه** طلب الحديث ثم النحّو، وأنّ **السّيرافي** كان يفتي ويقضي بين الناس، وابن الأنباري تفقّه على المذهب الشافعي ودرّس الفقه ثم مال إلى العربيّة. كما يجب التّنبيه أيضا إلى أنّ العلوم الإسلاميّة خدم بعضها بعضا، وأنّ هناك قواسم مشتركة بينهما، يقول الأستاذ الحبّاس في هذا المقام" إنّهم اشترطوا في المجتهد الفقيه أن يكون على دراية بعلوم اللّسان العربيِّ"[2]، لأنّ هذه العلوم الإسلامية من فقه وقرآن وسنّة باللّسان العربي.

متى كان هذا التّأثر؟

لعلّ المشكلة التي موّهت على الباحثين المعاصرين فقالوا بتأثر النّحو وأصوله بالعلوم الأخرى هي المصطلحات المشتركة بينهما، كالنسخ والتعليق والإلغاء والجواز والمندوب والحال...الخ، هذا جعل الدكتور **سليمان ياقوت** يتّهم **النّحاة** بالتقليد للفقهاء في هذه المصطلحات وفي القياس والتعليل وطرقه فيقول: "أرى أنّ كل ما نجده مشتركا من هذه المصطلحات بين أصول النّحو وأصول الفقه، فقد أخذه **النّحاة** من **الأصوليين**"[3]، وما ذكر هذا إلاّ لأنّ أصول الفقه أسبق ظهورا من أصول النّحو، وسنطرق هذه المسألة فيما يلي من المقال. فقد

---

[1] الجمحي ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تح :محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ص 14.

[2] الحباس محمد، النحو العربي والعلوم الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،1420 هـ/1999م، ص81.

[3] أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983م، ص159- 162.

نقل الدّكتور **النّواجي** عن أحد الباحثين :"أنّ العلة والقياس بمثابة المحور الذي تدور عليه مباحث النّحو ولا يكاد تخلو مسألة من مسائله، والعلّة والقياس من آثار التّفكير الكلامي والأصولي الذي استبدّ بالنّحويين منذ عصر مبكر"[1]، ومثل هذه الآراء كثير، فقد قالوا بتأثر **الخليل بأبي حنيفة** وأنّه جلس إليه، خاصة وأنّ **أبا حنيفة** زعيم مدرسة الرأي والقياس، وهذا من التخمين والظنون ولا دليل لهم عليه، ولماذا لا نقول العكس؟ ؛ فقد أكدّ عدد من الباحثين على تأثر **النّحاة بالفقهاء كمحمود نحلة** الذي يقول:" ولقد كان علم أصول الفقه أشدّ العلوم الإسلامية أثراً في الدرس النّحويّ منذ نشأة الدّرس النّحوي حتى زحمه الفكر اليوناني بتصوراته الذّهنية ومنطقه الشّكلي بعد ثلاثة قرون"[2]، وهذا غلوٌّ، إذ جرّد **النّحاة** من أي استقلالية فجعلهم تبعا لغيرهم، مرّة **للأصوليّن** ومرّة للمناطقة، دون توضيح حدود التّماس مكانا وزمانا. أمّا **الجابري** فيرى تأثر النّحاة بالفقهاء ولكن في فترة التّأليف أي بعد القرن الرّابع الهجري، "لقد تبنى علماء العربية من لغويين ونحويين، وكذلك فعل البلاغيون وإن بصورة ضمنية تبنّوا جميعا الهيكل الصّوري لعلم أصول الفقه فجعلوا من النّص(السماع والنقل)والإجماع والقياس، الأصول الثلاثة الأساسية، كما جعلوا شأنهم في ذلك شأن الأصوليين الفقهاء، من الاستحسان والاستصحاب.. أصولا مكمّلة"[3]، ويقول في موضع آخر: "لقد بقي علم أصول الفقه على الدّوام النّموذج الذي

---

[1] النواجي أشرف ماهر، مصطلحات علم أصول النحو العربي، دار غريب، القاهرة، مصر،2001م، ص300.

[2] محمود نحلة، أصول النّحو العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004م، ص 15.

[3] الجابري محمد عابد، بنية العقل العربي و دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية؛ ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 126.

يفكّر به علماء أصول النّحو"[1]. قلنا لقد كان لعلماء النّحو في القرون الأولى استقلالهم في منهجهم النّحوي المبني على استقراء المدوّنة بعد السماع والمشافهة والرّواية ثم التّصنيف، أمّا السّير على منهج الفقهاء والأصوليّين في بناء الأصول فهذا كان في فترة متأخرة كانت نظريّة النّحوقد اكتملت. كما أكّد **الحلواني** هذا التأثر حين قال: "وفي تاريخ النّحو العربي نلاحظ ظاهرة غير خفية وهي اقتباس النّحويين بعض مناهجهم من أصول الفقه وعلم الكلام.. ويقول: نذكر أنّ جانب التّفسير في نظرية العامل إنما نشأ من وحي التّأثر بعلم الفقه وعلم الكلام"[2].ثم يواصل **الحلواني** فيتحدث عن مسائل تداولها **النّحاة** وهي انحطاط الفروع عن الأصول كانحطاط **ما** الحجازية عن **ليس** مدعيا أنها نابعة من تقليد **النّحاة للفقهاء** فيقول: "وواضح من هذه النماذج التي ذكرت – انحطاط الفروع عن الأصول– أنّ النّحاة صادفوا في نصوص اللّغة ظواهر من القرائن الإعرابية فأرادوا تفسيرها فكان لهم معيار أفادوا فيه من الدّراسات الدّينية والفلسفية المحيطة بهم"[3]، يؤكّد **الجابري** هذا الافتراض فيقول: "لقد اعتمد الفقهاء على الأصول الثّابتة من القرآن و السنّة و الإجماع و القياس، وعندما تشعّبت النّوازل بتشعّب مستجدّات الحياة اضطرّ الفقهاء إلى اعتماد أصول أخرى إضافية كالاستحسان والمصالح المرسلة و الاستصلاح والاستصحاب وعمل أهل المدينة، وقد أخذ النّحاة ببعض هذه الأصول الإضافية كاستصحاب

---

[1] المرجع نفسه، ص 141.

[2] الحلواني محمد خير الدين، أصول النّحو العربي، افريقيا الشرق، المغرب، ط2011،2م، ص 183.

[3] المرجع نفسه، ص 184.

الحال."[1] يؤكد **الحلواني** انتقال بعض المصطلحات فعلا من العلوم الدّينية إلى النّحو العربي "ولم يمرّ هذا الأسلوب غافلا في ساحات الدّراسة النّحوية بل مسّها مساّ شديدًا، فنقل إليها جلّ ما كان يدور في دراسات الفقه وعلم الكلام حتىّ جارتهم في العلّة والقياس والسّبر والتّقسيم وما شابهها من ألوان الاستدلال الذّهني ولا بد أن نضع في حسابنا المصادفات التي هيّأت بعض الرّجال الأذكياء في تاريخ العلوم ولاسيما مرحلة النشأة والتكون، فقد هُيِّئ للنّحو العربي رجلان عظيمان هما **الخليل وسيبويه**، يرجع إليهما الفضل في ترسيخ مظاهر العلم النّحوي، فقد تمثلا الدّرس الفقهي والدّرس الكلامي والأساليب القياسية ونقلا ذلك كلّه إلى دراسة التّركيب اللّغوي ورسّخاه على مدى العصور الإسلاميّة، وفتحا الباب أمام عباقرة اللّغويين ليطوّروا الصّلة بين النّحو والعلوم الأخرى كما فعل **ابن جنّي وأبو البركات بن الأنباري**"[2]، وهذا كلام فيه حق وباطل، وفيه تجنٍّ على الأوائل من النّحاة وكأنّهم لا يملكون قوّة الإبداع في إحداث الوسائل التي بها قنّنوا النّحو وأصّلوا له. يردّ **النّواجي** على مثل هذه الآراء مستدلاّ بنصّ **الخليل** المشهور فيقول: "نصّ الخليل ينفي ما جاء في الرّأي السّابق وهو أن العلّة والقياس في النّحو من أثار التّفكير الكلامي والأصولي، فالعلّة أصيلة في أصول النّحو، وما استفاده من العلوم الأخرى ينحصر في تشعيب المصطلحات الخاصّة بالعلّة من حيث تناولها، فالعلّة عند النّحويين تعتمد على إعمال العقل مثلها في ذلك مثل العلّة في أي علم يعتمد على العقل، والنّحو في أكمل تعريفاته استقراء كلام العرب واستنباط الأحكام

[1] الجابري، بنية العقل العربي(م س) ص112 – 113.

[2] الحلواني، أصول النّحو العربي،(م س)، ص87.

منه، وذلك مرتبط بالعلّة والتّعليل، فليس وجود النّاحية العقلية ووجود العلل مثلا في منطق **أرسطو** مبرّراً لأن أقول أنّ العرب أخذت العلّة عن **أرسطو** لأنّ وجود العقل خاصة لكلّ البشر فلماذا ننفي إمكانية أنّ العرب استعملت عقولها واستخدمت العلل بطبيعتها البشرية، وإذا كان ما يفترضه البعض صحيحا من أنّ العرب تأثّروا بالمنطق الأرسطي في معظم مصطلحات النّحو من قياس وعلّة وغيرها، فمعنى ذلك أنّ كل ما يظهر عند العرب من قضايا فكرية متعلّقة بالنّحو العربي لابدّ أن نرجعه إلى المنطق الأرسطي، لأنّه السابق والأول، وبذلك نكون قد حجرنا على التّفكير العربي ونفينا الإبداع عنه ولكن ليس هذا معناه أنّني أنفي وجود التأثّر ولكن بحدود وليس مطلقا"[1]، كلام **النّواجي** فيه من الإنصاف ما يجعلنا نسلّم به، فكثرة الطّعن على النّحاة العرب تضافر إلى حدّ إلغاء كل تفكير عربيّ أو أن العرب ليسوا في مستوى التفكير، ونذكّر أنّ **الحاج صالح** قد ردّ في مقالة مدويّة مدعمّة بالحجج عن افتراء تأثر **النّحاة** بالمنطق إلاّ بعد القرون الثّلاثة الأولى[2]، ونؤكّد مرة أخرى أنّ التأثّر بعلماء أصول الفقه في وضع أصول النّحو كان مع **ابن جنّي وابن الأنباري والسيوطي** في فترة متأخّرة. و عليه فنصّ الخليل عن العلّة من أهمّ النّصوص، تناقله النّحاة ليدلّلوا على أن التّفكير في العلّة والقياس عربي محض، حيث يروي **الزجّاجي** أنّه حين سئل **الخليل** عن مصدر العلل التي يعتلّ بها قال: "إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله

[1] النواجي، مصطلحات علم أصول النحو،(م س)، ص 300.

[2] الحاج صالح عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 207م، ج1، ص 42- 63.

وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما اعتللت منه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمست، وإن لم تكن هناك علّة فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللاّئحة، فكلما وقف هذا الرّجل في الدّار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا و كذا ولسبب كذا و كذا سنحت له وخطرت بباله محتملة كذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدّار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدّار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة إلا أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرّجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النّحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[1]،فمبحث العلّة إذن من ضمن ثنائية الأصل التي يبنى عليها النّحو بل وعلوم العربية كلّها، يقول **الجابري** عن هذه الثنائية: "إنّما ظهر هذا الزّوج في عصر التّدوين كأداة نظرية لابّد منها في عملية(التدوين) ذاتها، عملية البناء العام للثّقافة العربيّة الإسلاميّة، ولذلك نجد هذا الزوج حاضرا بصورة صريحة أو ضمنية في الأعمال العلميّة الأولى التي عرفها عصر التدوين وبصورة خاصة في النّحو والفقه والكلام. لقد ظهرت فكرة الأصل واضحة في أوساط النّحاة الأوائل وعلى رأسهم **الخليل بن أحمد الفراهيدي** الذين أرجعوا الألفاظ العربية إلى عدد معين من الحروف اعتبروها (أصلية) في الكلمة واعتبروا الباقي مزيداً"[2].وليس التّفكير في العلّة_ وهي ركن من أركان القياس_ والتّعليل إلاّ لبيان بأنّ واضع اللّغة حكيم. وفي مفهوم ثنائية الأصل

[1] الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، المساهم دون طبعة ولا تاريخ، ص 66.

[2] الجابري، بنية العقل العربي (م س)، ص 109.

والفرع يقول الحاج صالح: "وهذا المفهوم –الأصل و الفرع– قلما انتبه إلى خطورته اللّغويون المحدثون وهو مفهوم التّفريع على الأصول، وهو مفهوم يوجد في أصول الفقه إلاّ أنّه عند النّحاة أعمق بكثير ويمكن أن نقول بأنّه المفهوم الذي ينبني عليه النّحو العربي بل وعلوم العربية كلّها وهو مرتبط بالحدود الإجرائية أي المثل التّي تفرع عليها الفروع، فأعرف هذه المثل وأشهرها الموازين الصرفية لكن لم ينتبه الناس إلى وجود مثل هذه المثل في المستويات العليا (حد الاسم/وحد الفعل/ثم الحدود الأخرى)"[1]. هذا النّص يبيّن مدى تداخل العلوم الإسلامية في بعض المصطلحات ولكن الإجراء غير الإجراء، ويؤكّد السّيوطي المسألة فيقول: "أمّا الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية."[2] بمعنى أنّ النّحو غير الفقه، فالأصل والفرع ومباحث العلّة والتّعليل من أهم القضايا التي شغلت بال **الخليل** و**النّحاة** لبناء التّفكير النّحوي وتجريد الأصول، لذلك يعلق الأستاذ **بن لعلام** على كلام **الخليل** فيقول:" يمكننا أن نستخلص من كلام الخليل حقائق هامّة عظيمة الفائدة تلخص منهجه وأصوله الّتي هذّب بها صناعة النّحو وأتمّ صرحه"[3]، نعم تفكير **الخليل** في العلّة والتّعليل جعله يفسر كثيرا من ظواهر اللّغة في الوضع والاستعمال، كما يرى **المهيري** في عمل **الخليل** بأنّــه بتفكيره في النّحو: "لمّ شتاته وبوّبه على أساس من المبادئ والعلل والمقاييس التي كوّنت جهازا شاملا

---

[1] الحاج صالح، دراسات وبحوث في اللّسانيات العربية، (م س)، ص154–155.

[2] السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، دار الأبحاث، الجزائر، ط1،2007 م، ج1، ص 69.

[3] مخلوف بن لعلام، ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004م، ص 31.

ومثلما يمكن أن نعتبره عملا تأصيليا"[1]، فالعلّة والقياس والسّماع والاطّراد من أهمّ مباحث علم أصول النّحو، فلذلك لا يمكن لأحد أن يدّعي على النّحاة أنّهم قلّدوا الفقهاء في وضع الأصول بل لقد اجتهدوا في التّأصيل للنّحو منذ وقت مبكر، فها **أبو المكارم** يدعم هذا الرّأي ويقول: "كانت نشأة التّعليل استجابة لظروف وبواعث عربية وإسلاميّة معا دون تأثر خارجي غير عربي فقد كانت الظروف التي نشأ فيها، وما هيّأته من استجابات عقدية وعاطفية متعدّدة وراء الفكرة التي تعدّ السّبب الأساس في نشأة التّعليل النّحوي، براءة ظواهرها من الاضطراب والخلط واتسامها في كل مستوياتها وجوانبها بالحكمة، ومن ثمّ فإنّ على الباحث الحكيم أن يبحث عن الحكمة فيما يلتمس من ظواهر اللغة، وألاّ يكتفي بالتّقنين لهذه الظواهر فحسب، ولعلّ نص الخليل –السّابق عن العلّة– يصور هذا الموقف من النّحاة تصويرا دقيقا"[2]، والمقصود أن النّحو في نشأته واتسام مباحثه بالقياس والتعليل إنّما كان لبواعث عربية وإن صحّ التعبير قوميّة دينيّة وهو خدمة النّص القرآني كما أشرنا فيما مضى من البحث. وأنّ النّحاة في وضع قواعدهم إنّما جعلوا التعليل وسيلتهم لإثبات أنّ واضع اللّغة حكيم، هذا وقد فرق الباحث بين أصول النحو كتفكير وكتدوين ردّا على من قال أنّ أصول النّحو ظهرت متأخرة أو لم تظهر إلا مع **ابن جنّي** و**ابن الأنباري**، ومتأثرة بأصول الفقه.

---

[1] المهيري عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان،ط1993،1م، ص 148.

[2] أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر ط2007،1م، ص 150.

لكن يجب ألاّ نغفل عن الحقيقة وهي أنّ العلوم الإسلامية كان لها تأثير في بعضها البعض، وهذا لأنّها نشأت في بيئة واحدة لأنّها كلها كانت تهدف إلى خدمة الإسلام، وليس في ذلك حرج أن تقتبس العلوم من بعضها، وأنّ فكرة التّأثر لم تطرح بهذه الحدّة كما طرحت في العصر الحديث، يقول **الحبّاس:** "لا يمكن للدّارسين اليوم أن يفهموا النحو العربي فهما دقيقا إلا بربطه بالعلوم الإسلامية الأخرى التي نشأت معه، حيث ترعرعت العلوم الإسلامية كلها والنّحو جزء منها في جو واحد لأنّ العلماء كانوا متزامنين ويأخذ بعضهم عن بعض، وكانوا متجاورين في المكان حيث كانت حلقات العلم تعقد في مسجد البصرة والكوفة وهما موطنا نشأة النّحو العربي وترعرعه وازدهاره وكان العلماء يحضرون مجالس العلماء على اختلافها من القراءات القرآنية وعلوم الحديث والنحو والفقه والكلام فيما بعد لا يحجزهم عن ذلك حاجز "[1].فالدّراسات النّحوية كانت ضمن الدّراسات الدّينية لعلم الأصول وعلم الكلام وعلم مصطلح الحديث، فالباحثون يؤكّدون على دراسة هذه العلوم في إطارها الكلّي الجمعي لفكّ كثير من الألغاز أو الرّموز أو التأثير والتأثر المتبادل، كما لا يمكن بحال التأكيد أن علم أصول الفقه أثّر في علم النّحو أو العكس لأنّ هذه العلوم نشأت في رحاب بيئة واحدة، وهي البيئة العربية الإسلامية، وفي هذا يقول **الحاج صالح:**" كان ولاشك تفاعل مستمر وعميق بين سائر العلوم الإسلامية ولكن لا شيء يدلّ على أنّ النّحو مثلا استعار كل شيء أي المفاهيم المنهجية من الفقه أو العكس، فالاستعمال المتزامن في هذين العلمين لبعض المفاهيم يدل فقط على أنّه كان بينهما تبادل، نتيجة الارتباط الوثيق الذي كان يربط العلماء

[1] النحو والعلوم الإسلامية، (م س)، ص 05.

ولنتيجة تعايشهم الفيزيائي في قاعات العبادة التي كانت تستعمل قاعات للدراسة."[1] ومنه فإنّ هذا الرّأي يحمل الانصاف والعدل، وأنّ التأثّر وارد ويجب دراسته .

فكرة تأثر النحاة بالفقهاء إنّما نشأت من تحميل بعض الأقوال ما لا تحتمل، أو تأويلها، فلقد حمّل الباحثون قول **ابن جنّي** في الخصائص ما لا يحتمل حين قال: "ينتزع أصحابنا العلل من كتب **محمد بن الحسن الشيباني** صاحب أبي حنيفة لأنّهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فجمع **بعضها إلى بعض بالملاطفة والملاينة**"[2]، **فلقد تلقف الشّيخ سعيد** الأفغاني والدكتورة **منى إلياس** هذا القول وقالا بتأثر النّحاة بالفقهاء". يقرّ النّحاة بأنّهم احتذوا في أصولهم أصول الفقه عند الحنفية خاصة"[3]،فمثل هذا القول وأقوال أخرى أغرت الباحثين بدعوى تأثر النّحو بالفقه، فهذا قول ابن جنّي: "وذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[4]. وقول **السيّوطي**: "أصول النحو الّذي هو بالنّسبة إلى النّحو كأصول الفقه بالنّسبة إلى الفقه"[5]. لكن هذه الأقوال وغيرها جعلت بعض من رفض هذه

---

[1] محمد بن حجر، العلّة والتعليل بين النحاة والفقهاء رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة،2007م ص 29.

[2] ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط2، 1952/1372، ج1، ص163.

[3] سعيد الأفغاني، في أصول النّحو العربي، المكتب الإسلامي، دمشق،1407، ص 100؛ منى إلياس، القياس في النحو، ص32.

[4] ابن جني، الخصائص، ج1، ص2.

[5] السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النّحو، تح: د. حميدي عبد الفتاح مصطفى خليل،ط2، 2001/1422، ص68 (المقدّمة).

الدعاوى وبعد الدّراسة والتّمحيص لأصول النّحو مكنّهم من الوصول إلى حقائق مهمّة منهم على سبيل المثال الدكتور **النواجي** الذي قال: "وظهر تأثير علماء أصول الفقه في علماء أصول النّحو في تعريف العلم، فاحتذوا حذو علماء أصول الفقه في تعريف الأصول والأدلة"[1]، بمعنى أن التعريف بعلم أصول النحو على منوال علم أصول الفقه جاء بعد فترة متأخرة جدّا، كان النحو فيها قد قطع شوطا كبيرا بدءً بأبي الأسود وتلاميذه، مرورا **بأبي عمر بن العلاء وأبي إسحاق الحضرمي** إلى **الخليل فسيبويه** وصولا إلى **ابن السراج والفارسي والزجاجي وابن جنّي** وانتهاءً **بابن الأنباري** الذي وضع التّعريف مقلدا علماء أصول الفقه حين قال: "أصول النّحو أدلة النّحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما أنّ أصول الفقه أدلّة الفقه الّتي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[2].

وكان **الأنباري** قد مهّد لهذا التعريف مبررا لمن ينتقده ويتّهمه بالتّقليد فقال: "لأنّ النّحو معقول من منقول كما أنّ الفقه معقول من منقول ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما"[3]، فالنّحو في مسيرته بدا مستقلا نضجا واكتمالا متضحة معالمه بكتاب سيبويه الذي يمثل هذه المرحلة، حتى قيل فيه: من أراد أن يعمل كتابا في النّحو بعد سيبويه فليستحي.

مسائل التّأثر: بدأ هذا العلم يجنح إلى الحدود والتعريفات ووضع المصطلحات ليكون على غرار العلوم الأخرى كالفقه والبلاغة والكلام، يقول **النّواجي:**"تأثر

---

[1] النواجي،"مصطلحات علم أصول النحو"،(م س)،ص 68.

[2] ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص80.

[3] ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمان بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3 1985، ص55.

علم أصول النحو في مصطلحاته بعلم أصول الفقه، ومن أهمّ تلك المصطلحات قياس الطّرد، وقياس الشّبه وقياس العلّة، والقياس الجلي والخفي والمصطلحات المتعلّقة بالعلّة، مثل تصحيح العلّة والعلّة الموجبة والعلّة الصّحيحة والمجوّزة، وتركيب المذاهب والاستحسان واستصحاب الحال وشهادة الأصول.."[1]، كما أنّ المصطلحات المقلَّدة ليست قاصرة على علم أصول الفقه بل حتى علم الحديث، فقد استُعيرت منه مصطلحات وظّفت في النّحو وتدلّ على التّأثر ولكن دائما نقول في مرحلة متأخرة، يقول **الحلواني:** " ولمَّا آل الأمر إلى من كتبوا في أصول النحو **كأبي البركات الأنباري** أخذ الموضوع شكل القواعد والقوانين متأثّرا بأصول علماء الحديث النّبوي فتحدّثوا عن ضرورة التواتر ونقل الواحد العدل وتكلموا على الجرح والتعديل واختلفوا في بعض المسائل حتى بات علم اللّغة كعلم الحديث النبوي"[2].

وهذا صحيح لا يردّ، فإذا عدنا إلى لمع الأدلة أو الاقتراح لوجدنا مثل هذه المصطلحات، وفي هذا اتُّهم هؤلاء النّحاة بالتقليد، ولكن لا يخلـــو عملهم من جدةّ وتأصيل ولمّ شتات هذا العلم العظيم، فعد **ابن جنّي وابن الأنباري والسيوطيي** بهذا أوّل من كان له حظ التأليف في أصول النّحو، يقول الدّكتور **ولد ابّاه** عن **الأنباري** وعن عمله لأصول النّحو: "ليس كتاب الإنصاف وحده الذي يثير انتباه المهتمّ بتاريخ النّحو بل إنّ آراءه في رسالة الإغراب في جدل الإعراب ورسالة لمع الأدلة من أحسن ما كتب في أصول النّحو، فكأنها تتويج لإشارات **ابن السراج** ومحاولات **الزجّاجي** ونظرات **ابن جنّي،** فلقد استطاع **ابن**

[1] النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ص122.

[2] الحلواني محمد خير، أصول النّحو العربي،(م س) ص 65.

الأنباري أن يوحّد بين منهجي الأصوليِّين والنّحاة دون أن يلجأ إلى خلط مصطنع بين مضمونيهما"[1]، وقد أشار أستاذنا **بن لعلام** إلى هذا، فموضوع أصول النّحو، وعلاقة نظرية العامل وظاهرة التقدير، وأنّ النّحاة المؤلفين للأصول قد أهملاهما، يقول: "ربّما كان السّبب في ذلك رغبتهما في تأسيس علم أصول النّحو على غرار أصول الفقه كما هو الشّأن عند **السّيوطي**، وعلى غرار أصول الفقه وعلم الكلام كما هو حاصل عند **ابن الأنباري**، فاستعارا لأجل ذلك كثيرا من مصطلحات علم أصول الفقه وعلم الكلام أحيانا، فجعلا أصول النّحو أشبه ما تكون بأصول الفقه مع أنّ أصول النّحو مغايرة لتلك الأصول حتى وإن حصل توارد وتشابه بينهما"[2]،هذا وقد ردّ **مصطفى جمال الدّين** في مقالته(رأي في أصول النحو..)على الذين لم يفهموا كلام **ابن جنّي** بأنّ النّحاة ينقلون عللهم عن كتب أهل الفقه فيقول: "وقد اضطررت لتفسير (أصحابنا) هنا بالأحناف، وفي النّص السّابق بالبصريين، لأنّي رأيت بعض الباحثين–وفيهم من أُجِلُّه– يرى أن النّحاة البصريين منهم خاصة قد انتزعوا علل النّحو من كتب **محمد بن الحسن الشيباني**، صاحب **أبي حنيفة** بالملاطفة والرّفق، اعتمادا على هذا النّص المشبّه مع أنّ أصحاب **ابن جنّي** في النّحو هم البصريون، وفي الفقه الأحناف وهو يشبّه عمل نحاته بعمل فقهائه، ولامعنى لأن ينتزع النّحاة علّة شدّ ومدّ في الإدغام من كتب ذات علل

---

[1] ولد أبّاه، محمد المختار، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، تح: محمد توفيق أبو علي ونعيم علونة، ط1؛ دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، لبنان، 1422هـ/2001م، ص 250.

[2] مخلوف بن لعلام، "ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه"، (م س)، ص 119.

فقهية..."[1]، إذن لقد كان للنّحاة قياسهم وتعليلهم ومنهجهم في التّفكير النّحوي ولا يمكن بحال أن نقول أنّهم لم يتأثّروا، بل أثّروا وتأثّروا وكما قلنا :هذه العلوم الإسلاميّة قد نشأت في بيئة واحدة، فقد تأثّر علماء الأصول بالنّحاة هم أيضا ولو بشكل محدود، يقول **النواجي:** "بالمقابل نجد تأثر أهل الفقه بأهل العربية، ذكر **الإمام الجويني** في البرهان ج1 ص196، لماّ قسّم أهل العربية الكلام إلى الاسم والفعل والحرف، قسّم الأصوليون الكلام تقسيما آخر فقالوا: أقسام الكلام: الأمر والنّهي والخبر والاستخبار وهذا قول القدماء"[2]، ويقول: "هذا اعتراف من الإمام الجويني بأسبقية علماء العربية للأصوليين في تقسيم الكلام وهذا يدفعني إلى الزّعم بأنّ علماء العربية أيضا قد استخدموا بعض المصطلحات منها: الأصل والفرع والقياس....ثم جاء الأصوليّون، وتوسّعوا وفرعوا تلك المصطلحات، وحدّوا حدودها، وقد ذكر الجويني في موضع آخر من البرهان ج1/84-85 أصول الفقه مستمدّة من العربية والكلام والفقه"[3]، كما يذكر في موضع آخر من خاتمة كتابه التي ذيّل بها بحثه جملة من النتائج فيقول: "هناك مصطلحات من أصل لغوي ومنها مصطلحات الأصل والفرع والحمل على المعنى والحمل على النظير والحمل على الأكثر والحمل على اللفظ والمنزلة والمطرد والشاذ والسّماع والقياس والعلّة والنظير.. ووجدت بعض اصطلاحات علم أصول النّحو عند **الخليل وسيبويه وابن السراج وابن جنّي وابن الأنباري**

---

[1] مصطفى جمال الدين، "رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، "مجلّة تراثنا، العدد،15، المجلّد،8، (1410)، هامش رقم 24/23، ص108.

[2] النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، (مرجع سابق)، ص 54.

[3] المرجع نفسه، (ص ن).

بعضها"[1]، بمعنى أنّ الأصوليين قد استعاروا أيضا بعض المصطلحات وتوسعوا فيها كالقياس مع **ابن أبي إسحاق الحضرمي**.. لقد تلقّف الأصوليون مصطلحي الأصل والفرع وتوسعوا فيهما لذلك نؤكد مرة أخرى أن النّحاة في تطبيقاتهم وإجرائهم كانوا يسيرون على هدي أصول وإن لم يصرحوا بها كما هي الآن كالسّماع والقياس والعلّة والطّرد. يقول مصطفى جمال الدّين وغيره كثير: "وكل من تتبّع أصول النّحو في هذه الكتب الثلاثة وبخاصة (اللّمع والاقتراح) يجد أثر أصول الفقه شائعا في تعريفاتها وتقسيماتها وشروطها وأحكامها بل كانت الظاهرة الشائعة في العصور المتأخرة تقليد المؤلفين من النّحاة للفقهاء والأصوليّين في وضع كتب على غرارهم"[2]، فقد وجدنا ابن الأنباري يصرح في مقدمة الإغراب، والإنصاف أنه وضعهما على نمط علماء الفقه والأصول وكذلك فعل السّيوطي في الأشباه والنظائر، لذلك تجد أنّ كثيرا من المصنفات في العلمين (النّحو والفقه) تحمل الاسم نفسه. ولبيان هذا التقليد نورد المقارنة هذه بين مؤلف الاقتراح وجمع الجوامع للسبكي تاج الدّين.

[1] النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، (م س) ص 121.

[2] مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، (م س)، ص 102.

جدول المقارنة بين الاقتراح وجمع الجوامع[1]

الاقتراح	جمع الجوامع
1-الكلام في المقدمات	1-الكلام في المقدمات
2- الكتاب الأول في السماع	2-الكتاب الأول في الكتاب ومباحثه الأقوال 1/ 222.
3-الكتاب الثاني في الإجماع	3-الكتاب الثاني في السنة
4-الكتاب الثالث في القياس	4-الكتاب الثالث في الإجماع
5-الكتاب الرابع في الاستصحاب	5-الكتاب الرابع في القياس
6-الكتاب الخامس في أدلة شتى	6-الكتاب الخامس في الاستدلال
7-الكتاب السادس في التعارض والترجيح	7-الكتاب السادس في التعادل والترجيح
8-الكتاب السابع في أحوال مستنبط هذا العلم	8-الكتاب السابع في الاجتهاد

هذا التقليد كان في العصور المتأخّرة وهي ظاهرة شائعة لها أسبابها لا يخص المراحل الأولى لنشأة النّحو، يقول **مصطفى جمال الدّين:** "المعروف أن النّحو ولد أشبه ما يكون بالصّناعة الكاملة من ناحية المنهج والاستنتاج في كتب المدرستين القديمة وبخاصة في كتاب **سيبويه** ومعاني الفراء وإذا كانت هناك إضافات تستحق الذكر، بعدهما فهي بلا شك حدثت قبل تأسيس الأصول النّحوية هذه، وذلك لأنّ النّحو بعد القرن الرّابع بدأ يلوك نفسه ويدور-كما هو

[1] خميس الملخ، نظرية الأصل و الفرع، ص 65/64 ؛ ومحمد بن حجر، العلّة والتعليل بين النّحاة والفقهاء، (م س)، ص 33.

معروف- في حلقة مفرغة من التّعليلات والأوهام، ولكنّها لم تخرج غالبا عمّا جاءت به المدرستان من وسائل وأحكام"[1].

وإذا أردنا المقارنة بين أدلّة النّحو وأدلّة الفقه وجدنا فروقا كبيرة لاختلاف العلمين وإلّا كانا علماً واحداً، رغم وجود شيء من التشابه ونقاط التقاء. فنظرة خاطفة مثلا إلى الأصول الرئيسية كالسماع والقياس في النّحو فقد وجد ما يوافقها أو يقابلهما في الفقه النّص والقياس على النّص، غير أنّ طبيعة الحكم الذي يستنبطه الفقيه مختلف تماما عن طبيعة الحكم النّحوي لماذا؟ لأن مورد النّحوي غير مورد الفقيه.

1-النّص أو السّماع:(القرآن) والسنّة نصوص مشتركة بين النّحاة والفقهاء إلّا أنّ مقدار الاستدلال يختلف، فالنّحوي يمكن له أن يستنبط من كل آية في كتاب الله لأنّ طبيعة الحكم تتعلق باللّفظ والنّظم، أمّا الفقيه فلا يستدل من القرآن إلّا من آيات الأحكام وقد قدّرها الأصوليّون بخمسمائة آية[2].فالنّحوي يعتبر القرآن كلّه حجّة معجز بلفظه ومعناه ويستدل به على القاعدة النّحوية إلى جانب كلام العرب. ثم إنّ دلالة نصوص القرآن عند النّحوي قطعية لأنّ القرآن هو الأول في الفصاحة أمّا دلالته عند الفقهاء فهي في أغلبها ظنّية وإلّا لم يجتهد الفقهاء وأمّا القطعية فعددها قليل وينظر في ألفاظ القرآن من حيث الدلالة على الأمر والنهي والعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين. وأمّا عن القراءات فهي عند الفقهاء حجّة يقرأ بها واختلف في الشاذّة فقط أمّا عند النّحاة فلا يلتفت إليها لأنّها غير معتبرة إذا لم توافق القياس.

[1] مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، (م س)، ص 103.
[2] مصطفى جمال الدّين، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، ص 109.

أمّا (**السنّة**):فعند الفقهاء حجّة سواء منها القولية أو الفعلية أو التّقريرية، والاختلاف في أقسام من الحديث لا مجال للتفصيل فيها. لكنّ النّحاة قلّلوا من الاعتماد على الأحاديث بسبب روايتها بالمعنى، ورواتها من الأعاجم وأن يكون قد أصابها اللّحن والتّصحيف[1]، فسيبويه مثلا في الكتاب لم يعتمد سوى بضعة أحاديث وللاستئناس بها فقط. عكس النّحاة المتأخرين **كابن مالك** فقد وسّعوا الاستدلال بها.

وكلام العرب: من شعر ونثر فقد انفرد النّحاة بحجّيته على الفقهاء يقول **السيوطي:** "وأمّا كلام العرب فيحتجّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم"[2]، وهم لا يحتجّون بمجهول القائل، أو الخارج عن حدود الفصاحة زمانا ومكانا إلاّ نادرا فيما تذكر الروايات.

2- القياس: أما عن الفرق في القياس بين الفقهاء والنّحاة فيمكن أن نجد الشّبه في الحمل أي حمل فرع على أصل لعلّة، أو حمل غير المنقول على المنقول عند النّحاة، وحمل غير المنصوص على المنصوص عليه، كحمل النّبيذ على الخمر لعلّة الإسكار فينتج الحكم وهو التحريم. أما إذا نظرنا إلى وجه الخلاف بين القياسيين، فنجد القياس عند الفقهاء واحد إذ هو قاصر على حمل الفرع على الأصل لعلّة، بينما عند النّحاة كما يقول **السيوطي:** "القياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع، وحمل نظير

---

[1] المرجع نفسه، ص113.

[2] السيوطي جلال الدين، "الاقتراح في علم أصول النحو"، تح: د.حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط2؛ (1422هـ/ 2001م)، ص112.

على نظير، وحمل ضدّ على ضدّ"[1].كما يكمن الفرق في أنّ الحكم في النّحو معلوم في الأصل والفرع وليس للنّحويّ إلاّ الكشف عنه وبيان علّة الفرع إذ ما هو إلاّ أصل محوّل معدول عن بابه، بهذا المعنى القياس عند النّحاة إجمالا قياسان:

الأوّل: قياس لغوي منتج، ويسمّى القياس الأصلي والاستقرائي والأنماط والشّكلي والاستعمالي والأحكام[2] وهو النّحو الّذي قصده **ابن جنّي** بانتحاء سمت كلام العرب، وهوما قصده أيضا **ابن خلدون** بالنّسج على المنوال، وهما– **ابن جنّي وابن خلدون**–في هذا سائران على خطا **الخليل** و**سيبويه** الّذين كانا يأبيان الخروج عن سلائق العرب وكانا يقولان: "ما قيس على كلام العرب فهومن كلامهم،.. وهذا هو القياس، ألا ترى أنّك إذا سمعت(قام زيد) أجزت أنت(ظرف خالد، وحمق بشر) وكان ما قسته عربيا كالّذي قسته عليه لأنّك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ومفعول، وإنّما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع. فهذا أثبت وأقيس، إنشاء اللّه."[3]ومن خلال هذا المسموع نشأت قواعد اللّغة بالاستقراء والتصنيف ووضعت أبواب النّحو، يقول أحد الباحثين: "إنّ العلل والأقيسة الّتي وضعها الخليل وسيبويه تمّت وفق طبيعة اللّغة ولم تفرض على المتكلّم فرضا على أنّ المتكلّم–وهو

[1] الاقتراح في أصول النّحو، (م س)، ص 160.

[2] مخلوف بن لعلام،"مبادئ في أصول النحو"، دار الأمل للطباعة، تيزي وزو،(2012م)،ص88.

[3] ابن جنّي،" المنصف، شرح لكتاب التصريف للمازني"، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، وزارة المعارف، مصر، ط1، (1373هـ/ 1954م)،،ج1،ص180.

يستعمل اللّغة يمارس عملية عقلية بالغة التّعقيد دون أن يعيها."[1]وأنّ الفصحاء العرب كانت لغتهم تجري على السّليقة، لكن وفق قواعد وأنماط.

الثّاني: القياس التّعليلي: وهو المقصود بحمل فرع على أصل لعلّة كحمل نائب الفاعل على الفاعل بعلّة الإسناد والحكم هو رفع نائب الفاعل لأنّ الفاعل مرفوع، أو حمل **ما** الحجازية على **ليس** في عمل الرفع والنّصب وحمل المضارع على الاسم في الإعراب. هذا وإن كان لا يكسب متعلّم العربية النّسج على منوالهم، إلاّ أنّه يوصل إلى حكمة واضع اللّغة،" فغاية النّحوي في القول بهذا القياس ونسبته إلى العرب بيان العلّة الّتي جعلت حكم الفرع كحكم الأصل مع أنّه ليس من بابه في الأصل، وفي بيان هذه العلّة تأكيد على حكمة الواضع."[2] فمن أصول النّحاة أنّ ما لا يختصّ لا يعمل وهنا ما الحجازية عملت فوجب السّؤال عن سرّ عملها لأنّها خرجت على الأصل ولم يستصحب حكمها، لهذا كثرت اعتلالات النّحاة منذ الحضرمي إلى الخليل وسيبويه سعيا منهم إلى الوقوف بوعي إلى ما وراء الأساليب العربية من عمليات عقلية بالغة التعقيد، وكذلك لاعتقادهم الرّاسخ أنّ واضع اللّغة حكيم ألزموا أنفسهم بتعليل كلّ ما خرج عن بابه وأصله وقياسه حتى لا يكون ذلك مطعنة في حكمة الواضع."[3] سقنا هذا الكلام لنبيّن ما ذكرناه سابقا وهو أن القياس الفقهي غير القياس النّحوي، فالقياس الفقهي واحد وهو حمل غير المنصوص عليه (مجهول

---

[1] العبيدي شعبان محمد عوض، التّعليل اللّغوي في كتاب سيبويه، ط1،منشورات جامعة قار يونس بنغازي، 1999م، ص222.

[2] بن لعلام، مبادئ في أصول النّحو،(م س)ص97.

[3] بن لعلام، مبادئ في أصول النّحو (م ن)، ص100.

الحكم) على المنصوص عليه (معلوم الحكم)، يقول الجابري عن هذه المسألة: "إذا كنّا لا نستطيع الجزم في هذه المسألة فأنّ المصادر المتوفّرة لدينا تسمح بالقول أنّ النّحاة واللّغويين بكيفية عامّة كانوا سابقين إلى ممارسة القياس بوعي."[1]والمقصود أنّ النّحاة وإن عرفوا القياس الفقهي إلاّ أنّهم مارسوا القياس النّحوي بوعي أو أن القياس النّحوي يختلف عن الفقهي في الإجراء، يقول الجابري مرّة أخرى: "ذلك لأنّه إذا كان الفقه قد قام أوّل الأمر على النّقل(القرآن والحديث) فإنّ النّحوقد قام من مولده على القياس، فالنّحو، حدّا :علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب أو كما قال **الكسائي:** إنّما النّحو قياس يتّبع...أو نقف **عند عبد اللّه بن أبي إسحاق الحضرمي** الّذي يجمع مؤرخو النّحو العربي على أنّه كان ممّن مارس النّحو بمنهجية وقياس، فإنّنا سنجد أنفسنا في كلتا الحالتين مضطرّين للاعتراف للنّحاة بالأسبقية الزّمنية في ممارسة القياس ممارسة منهجية".[2] وأنّهم كانوا السبّاقين إلى مقولة الأصل والفرع، وأنّ الفقهاء قد تأثّروا بهم في هذه المسألة وفي غيرها.

3- الإجماع: إجماع النحاة غير إجماع الفقهاء، فعند الفقهاء أصل من أصول الفقه المتّفق عليها، ودليل من أدلّة الاستدلال القويّــة تترتّب حجّيته بعد النقل والقياس، ولا يجوز خرقه ومستندهم حديث النّبي عليه الصلاة والسّلام:{أمتي لا تجتمع على ضلالة.}

---

[1] الجابري محمد عابد، تكوين العقل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط10،2009 م، ص124.

[2] الجابري، تكوين العقل العربي، مرجع سابق، ص 124.

وأمّا إجماع النّحاة فغير متفق عليه، إذ عدّه **ابن جنّي** من الأصول بعد القياس والسماع والاستحسان، وأهمله **ابن الأنباري** وأضاف الاستصحاب، لكنه ذكره في الإنصاف وعدّه من أصول الاحتجاج أمّا السيوطي فقد ذكره بعد السماع وقبل القياس والاستصحاب.

4-الاستحسان: هومن الأدلة المختلف فيها، استدل به الأحناف والمالكية، ورفضه الشافعي؛ قد تأثر النّحاة بالفقهاء والأخذ به، **فابن جنّي** ذكره في الخصائص فقال(باب في الاستحسان) وجماعه أنّ علّته ضعيفة غير مستحكمة إلاّ أنّ فيه ضربا من الاتساع والتعريف"[1]، و**الأنباري** لم يعدّه من الأدلّة، لكن ذكره في أصوله(لمع الأدلة) وقال: "الاستحسان: منهم من قال: هو ترك قياس الأصول لدليل، ومنهم من قال هو تخصيص العلّة وما حكى عن بعضهم أنّ الاستحسان هوما استحسنه الإنسان من غير دليل"[2]، وإجمالا فهو عند الفقهاء مختلف فيه لكن يتوسعون في العمل به، أمّا عند النّحاة فهو دليل ضعيف؛ فما ذكره **ابن جنّي** إلاّ لأنّه حنفي المذهب، وأهمله **الأنباري** لشافعيته.

5ـ مسالك العلّة: في أصول الفقه هي الإجماع، والنّص الصّريح والإيماء، والسّبر والتقسيم والإخالة والدّوران والطّرد وتنقيح المناط وإلغاء الفارق[3]،أما في أصول النّحو فهي: "الإجماع والنّص والإيماء والسّبر والتّقسيم والمناسبة والطّرد

---

[1] ابن جنّي، الخصائص،ج1ص34.

[2] أبو البركات كمال الدين بن الأنباري،" لمع الأدلّة"، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية؛ دمشق، سوريا،(1377هـ/1957م)، ص134.

[3] السبكي تاج الدين عبد الوهاب "جمع الجوامع في أصول الفقه"، تح: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،(1424 هـ/2003م)، ص88 – 95.

وإلغاء الفارق"[1]. فالملاحظ أن النّحاة أخذوا هذه المسالك وأرادوا إجراءها على النّحو فقد حاول بعض الباحثين التّدليل على عدم صلاحيتها على النّحو، اللّهم إلا الطرد والسّبر والتقسيم. كما يرون أنّ قوادح العلّة لا تصلح في النّحو ولا تناسبه إذ هي منقولة عن أصول الفقه[2].

أخيرا ومن خلال هذا المقال رست بنا القدم على عدد من المصطلحات المتشابهة والمشتركة بين أصول الفقه وأصول النّحو؛ ومنه فمسألة التّأثير والتّأثر بين النّحاة والفقهاء واردة ولا يمكن طمس حقيقتها أو الجزم بأسبقيّة أحدهما في التّأثير على الآخر فيها.

لكن ما يجب الإشارة إليه وهو وإن كانت المصطلحات متشابهة إلاّ أنّ الموضوع مختلف، فالنّحو يدخل ضمن قضايا اللّسان أمّا الفقه فهو ضمن قضايا الحكم الشرعي، وعليه يمكن أن نختصر النتائج المتوصّل إليها في هذا البحث بما يلي:

– إنّ العلوم الإسلامية كلّها من فقه وعقيدة وتفسير ولغة وبلاغة ونحو أنما نشأت كلّها لخدمة الدّين من قرآن وسنّة وبغرض الغوص في أعماقه للوصول إلى درره ولآلئه من أحكام وحكم ومعان يتعبّد بها المسلمون ربّهم ويتقرّبون إليه.

---

[1] السيوطي جلال الدين، "الاقتراح في علم أصول النحو"، تح: د.حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط2؛ (1422هـ/ 2001م)، ص195-203 .

[2] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص235؛ ومصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، ص147/ 148.

– كما أنّ قضيّة التّأثير والتّأثُّر إنّما منبعها تنوّع اختصاصات علماء المسلمين فقد كانوا موسوعيين جمعوا عدّة علوم إلى بعض في آن، فقد كانوا فقهاء ومحدثين، نحويين وأصوليين، مفتين ومتكلمين، نهلوا من معين واحد. خذ مثالا على ذلك **ابن جنّي** فقد كان حنفيّ المذهب، و**الأنباري** كان شافعيّا أصوليّا إلاّ أنّهما برزا في علم النّحو والعربيّة.

– وبالتالي كان معتمدهم أصولا مشتركة انطلقوا منها للبحث والتّأصيل والتّفريع على الأصول، لقد اعتمدوا على النقل (السّماع) والقياس، والإجماع وغيرها، لكن ليس معنى هذا أنّ الإجراء على هذه الأصول واحد، بدليل أنّ الباحثين مجمعون على أنّ نظرية النّحوقد اكتملت مع **الخليل** و**سيبويه** في الكتاب.

– بعض المصطلحات مشتركة بين الفريقين كالاستصحاب فهو أصيل عرفه الأوائل من الفقهاء والنّحاة، وإن لم يظهر معهم المصطلح فقد كانت قواعده محطّ إجراء بين العلماء والأصوليين إلاّ أنّ العلوم تختلف وإلاّ كانت علما واحدا، مع الإشارة إلى أنّ الفقهاء سبقوا النّحاة في الاستدلال به.

– فكرة وضع أصول للنّحو على غرار أصول الفقه إنّما حصل بعد أن اكتملت نظريّة النّحو خلال القرون الهجريّة الثلاثة الأولى، خاصّة مع **الخليل وسيبويه** في الكتاب.

– تأثر **ابن جنّي وابن الأنباري والسيوطي والشاوي** بالفقهاء في وضع أصول النّحو على هدى أصول الفقه وارد لكنّهم بحق كان لهم فكرهم الخاص بهم والذي خدموا به نظرية النّحو باتفاق النّحاة والباحثين.

– أثبت عدد من الباحثين أنّ النّحاة الأوائل في إجرائهم وتطبيقهم عند التأصيل للنّحو العربي إنّما كانوا يعتمدون على أصول كالسّماع والقياس، فقط الذي تأخّر هو التأليف.

– يرى بعض الباحثين أنّ ابن جنّي أغفل الاستصحاب لأنّه حنفيّ المذهب وغالبيّة الأحناف لا تعمل بالاستصحاب وإن عملوا به ففي النفي فقط دون الإثبات، **وابن الأنباري** أغفل الاستحسان لأنه شافعي المذهب وبهذا لاحظوا تأثر النّحاة بالفقهاء.

ختاما، هذا البحث بحاجة إلى مزيد من العناية والاهتمام وتسليط الضوء على مسألة التّأثر والتّأثير بين الفقهاء والنّحاة لكشف أسرار العلاقة بين العلوم الإسلامية المتعدّدة ولمناهج البحث المختلفلة، خاصّة أنّها نشأت في رحاب واحد، والاحتكاك بينهم أكيد وارد ولأنّهم كانوا يغرفون من معين واجد، كما تعايشوا معا في قاعات العبادة وعلى يد شيوخ موسوعيين أجلّاء سادة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الجمحي بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
2. الحباس محمد، النّحو العربي والعلوم الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، (1420هـ/1999م).
3. ياقوت أحمد سلمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(1983).
4. النواجي أشرف ماهر، مصطلحات علم أصول النحو، دار غريب، القاهرة،(2001).
5. محمود نحلة، أصول النّحو العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، (2004).
6. الجابري محمد عابد، بنية العقل العربي و دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط6.
7. الحلواني محمد خير، أصول النحو العربي، إفريقيا الشرق، المغرب، ط2، (2011م).
8. الحاج صالح عبد الرحمان، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، (2007).
9. الزجّاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، لبنان، (1399 هـ/1979م).

10. السيوطي جلال الدّين، الأشباه والنظائر في النّحو، دار الأبحاث، الجزائر، (2007).
11. مخلوف بن لعلام، ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، (2004م).
12. المهيري عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، (1993).
13. أبو المكارم علي، أصول التفكير النّحوي، دار غريب للطباعة، القاهرة، مصر، (2007م).
14. الحباس محمد، النّحو العربي والعلوم الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، (1420هـ/1999م).
15. ابن حجر محمد، العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، (2004م/2005م).
16. ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط2، (1372هـ/1952م).
17. سعيد الأفغاني، في أصول النّحو العربي، المكتب الإسلامي، دمشق (1407هـ).
18. منى إلياس، القياس في النّحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1405هـ/1985م) .
19. السيوطي جلال الدين، "الاقتراح في علم أصول النحو"، تح: د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط2 ؛ (1422هـ/ 2001م).

20. أبو البركات كمال الدين بن الأنباري،" الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة"،(رسالتان)، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية؛ دمشق، سوريا،(1377هـ/1957م).

21. ابن الأنباري أبو البركات كمال الدّين عبد الرحمان بن محمد،" نزهة الألباء في طبقات الأدباء"، تح: إبراهيم السّامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، (1985).

22. ولد ابّاه، محمد المختار،" تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب"، تح: محمد توفيق أبو علي ونعيم علونة، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، (1422هـ/2001م).

23. مصطفى جمال الدين، "رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، "مجلّة تراثنا، العدد،15،المجلّد8،(1410هـ).

24. حسن خميس الملخ، نظرية الأصل و الفرع، دار الشروق عمان الأردن، ط1، (2001م).

25. مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل للطباعة، تيزي وزو، (2012م).

26. ابن جنّي، المنصف، شرح لكتاب التصريف للمازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، وزارة المعارف، مصر، ط1، (1373هـ/ 1954م).

27. العبيدي شعبان محمد عوض، التّعليل اللّغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ليبيا،(1999م).

28. الجابري محمد عابد، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2009م).

29. السبكي تاج الدين عبد الوهاب "جمع الجوامع في أصول الفقه"، تح: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان،(1424 هـ/2003م).

30. أبو المكارم علي، "أصول التفكير النّحوي"، دار غريب للطباعة، القاهرة مصر، (2007م).